

جَمِيلٌ خَائِبٌ

مَلَائِكَةُ السَّامِ وَالْهَرَمِ

وَمَتَّى تَجُوزُ تَقْدِيمُ الْقَضَاءِ

نوفمبر ١٩٣٧

---

الطبعة البضرة  
بالفجالة بشارع الخليج الناصري  
رقم ٦ - مصر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَلِكِ كَثِيرِ السَّيِّئَاتِ وَسِرِّيهِمَا

وَمَتَى تَجُوزُ تَقْدِيمُهَا لِلْقَضَاءِ

نوفمبر ١٩٣٧



## كلمة

لحضرة صاحب المعالي عبد العزيز فهمي باشا  
رئيس محكمة النقض والأحكام سابقاً

عزيزي السيد جميل

طلبت إلى أن أطلع على رسالتك هذه وأبدي ما يعن لي فيها . غالي وطلب رخيصاً . أتعرف ما أولى خلجات الشعور التي هزت نفسي ؟ هي الاحساس السار بالبركة كيف يضعها الله في القشء الجديد . وبالتوفيق كيف يلمنه للمولى لمن شاء من خلقه . فليهنأ بك والدك ولتقرأ عينهما بما أثمر غراسهما . وليكثر الله في هذا البلد من أمثالك المجدين المستفيدين المفيدين . وهلم لي من بعد أن أخوض في موضوع رسالتك وأبدي فيها رأياً قوياً ؟ أظن هذا ليس من حدى بعد أن استوعبت كل الآراء والأفكار والمقدمات والتناقض فيكفيني أن أقول إنك بحثت وناقشت واستنتجت ، وهذا كل ما يطلبه مثلي ومثل أبويك من شاب مثلك يبدأ عهده في الحياة . ورجائي أن تابر على هذه الخطوة من الدرس والتمحيص حتى يأتي يوم فيه تغالب أباك الجهمي في مسائل القانون فتقلبه . وعندها لا يكون الا راضياً فإناك أنت منه واليه . والسلام

عك

عليك ورحمة الله ما

عبد العزيز فهمي

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧



## ملكية الرسائل وسريتها

ومتى يجوز تقديمها للقضاء<sup>(١)</sup>

الرسالة محرز يرسله المرسل l'expéditeur الى المرسل اليه le destinataire عن يد رسول أو بواسطة البريد : ويقول بارتول Barfole أن الرسالة ما هي إلا حديث بين غائبين "Epistola absenti idem est quod sermo proesentibus..."

### (١) المراجع :

Albert Legris : Du Secret des Lettres Missives, de leur propriété, de leur production en justice, 1894

Aubry et Rau : Droit Civil

Bardouin : Les Lettres Missives. Discours de rentrée. Lyon 1892

Cormenin : De la publication des lettres confidentielles

Dalloz : Répertoire alphabétique. Voir lettre missive.

Gény : Des droits sur les lettres missives.

Hausmann : Du Secret des lettres. Bruxelles 1890

Hepp : De la correspondance privée dans ses rapports avec le droit civil et commercial. Thèse Strasbourg 1884.

Jardel : De la production de la correspondance. Thèse 1904.

Jean Montagnier : De la lettre missive en droit privé. 1907.

Labbé : Notes dans Siray

Pandectes Françaises : Répertoire. Voir lettre missive.

Parat : Les lettres missives, droits dont elles sont susceptibles; Lyon 1902.

Rodolphe Rousseau : Traité théorique et pratique de la correspondance par lettres missives et télégrammes. 1887.

Tissier : Propriété et inviolabilité des lettres missives. 1885.

Valéry : Des contrats par correspondance

Vanier : Des Lettres Missives. tXXI

الأستاذ كامل مرسي بك . الملكية والحقوق العينية . الجزء الأول الطبعة الثالثة سنة ١٩٣٣ صحيفة ٣٤٦ نبرة ٣٥٥ وما بعدها

والقوانين - عامة كانت أو خاصة - تحدد مدى الحقوق التي تتولد وتنشأ عن الرسائل . فالقوانين الجنائية فيها نصوص تحذر عاقبة افشاء الأسرار المنطوية عليها الرسائل وتبين متى يقع فاشي الأسرار تحت طائلة أحكامها الصارمة . والقوانين الادارية تبين الشروط التي تسرى على الحكومة بصفتها متمهدة بنقل الرسائل . وتتكفل أخيراً القوانين المدنية ببيان مدى حق ملكية الرسائل والوقت الذي ينعقد فيه العقد بالمراسلة وطرق الاثبات بالرسائل أمام القضاء مع احترام قاعدة عدم افشاء الاسرار فوضوح رسالتنا إذن يظهر من ناحيتين :

- من ناحية القانون الخاص

- ومن ناحية القانون العام

### من ناحية القانون الخاص

#### ملكية الرسالة

من المسلم به علماً وعملاً أن الرسائل - وهي أموال منقولة ومعينة - تقبل بطبيعتها ان تكون محل حق ملكية . ولكن يبدأ الخلاف عندما يراد معرفة من مالك الرسالة أهو المرسل أم المرسل اليه ؟

يقول بعض العلماء بوجوب التفرقة بين ما إذا كانت الرسالة منطوية على أسرار أو غير منطوية . فان كانت منطوية على أسرار كانت ملكاً لمن وقع عليها وان كانت غير منطوية على أسرار تملكها المرسل اليه . ويقول دالوز - وهو من أنصار هذا الرأي - أن الرسالة انما قامت مقام المحادثة الشفوية التي تعذرت لبعد المسافة . ولولا بعد هذه المسافة لاقتصر أثر السر



على شخص واحد هو المتحدث اليه . فالرسالة إذن وسيلة لا غاية ويجب أن تكون ملكا محررها . وقد أخذت بهذا الرأي محكمة استئناف روان في حكم أصدرته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٨٩

ويذهب فريق آخر<sup>(١)</sup> الى القول بوجود ملكية شائعة بين المرسل والمرسل اليه معتمداً في هذا على أن حقوق النشر انما تجعل بين المرسل والمرسل اليه التزاما متبادلا . وتأيد هذا الرأي من محاكم فرنسية غير قليلة<sup>(٢)</sup>

وهناك رأي ثالث<sup>(٣)</sup> يفرق بين الرسائل العادية والرسائل العلمية والادبية ويقصر ملكية الرسائل المرسلها على هذه الأخيرة فحسب

وينظر فريق آخر من الشراح الى الرسالة من ناحيتين . من الناحية المادية أي المحرر الذي كتب عليه ومن الناحية غير المادية أي الفكرة المنطوية عليها الرسالة . فالمرسل اليه يملك المحرر وأما الفكرة المندرجة في الرسالة فتكون ملكا للمرسل

ولكن الرأي الراجح الذي عليه العمل اليوم هو اعتبار الرسالة ملكا للمرسل اليه بدون تفريق أو تمييز . ويعتمد أنصار هذا الرأي على النصوص الرومانية القديمة (Loi 65. Dig XLI) التي كانت تنبئ على تسليم الرسالة وتسامها للمرسل اليه نقل ملكيتها . كما يعتمدون على المادة الثامنة من

(١) Cormenin : Revue critique de législation et de jurisprudence (١)  
1851. Lord Hardwicke : De la propriété littéraire p. 26

(٢) بوزنسون ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٦٢ ونانسي ١١ مارس سنة ١٨٦٩ ونيس ٢٥

يونيه سنة ١٨٨٩ وباريس ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٤

Hepp: De la correspondance privée n. 92 Baudouin: (٣)  
Discours 1892

القانون التجارى الفرنسى التى تحتم على التاجر تنظيم وترتيب الرسائل التى  
تود اليه . وما كان القانون يفرض عليه هذا الواجب لو لم يكن قد افترض  
ضمناً ملكيته لها . ويستدلون أيضاً - لتأييد رأيهم - على المادة ٩٣٩ من  
لائحة مصلحة البريد الفرنسية التى تنص على أنه فى حالة ضياع رسالة  
محتوية على أوراق مالية كان للمرسل اليه وحده حق الاستيلاء على مقابلها  
اذا ما طالب بها المرسل والمرسل اليه معاً فى وقت واحد . وقد تأيد هذا  
الرأى بأحكام صادرة من محكمة استئناف تولوز فى ٦ يوليه سنة ١٨٨٠  
واستئناف باريس فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ ونقض ٩ فبراير سنة ١٨٨١  
واستئناف باريس ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٨ كما أيده الشراح<sup>(١)</sup>

فيمكننا أن نخلص من هذا بأن قيام المرسل بتحرير الرسالة وارسالها  
الى المرسل اليه فيه معنى التبرع animus donandi من جانب المرسل  
على ان يتم التملك بمجرد ما يستلم المرسل اليه الرسالة بنفسه أو عن  
ينوب عنه

هذا هو الرأى السائد الآن . ولكن حكمه ليس عاماً مطلقاً فهناك  
استثناءات عديدة ترد عليه وتقيد حق ملكية المرسل اليه فى الرسالة

#### الاستثناءات الواردة على حق الملكية

أولى الحالات التى فيها لا يصبح المرسل اليه مالكا للرسالة هى حالة

---

Pouillet. Traité de la propriété littéraire, P. 815

(١)

Massé: Droit Commercial, t IV, P. 845

Larombière: Obligations sur l'art. 1881 du Code Civil.

Troplong: Droit Civil, Vente, no. 24

Girault: Des contrats par correspondance, no 186.

Valéry: Des contrats par correspondance, P. 308.

ما اذا ضمن المرسل رسالته شرطاً بمقتضاه يفرض على المرسل اليه اعدام الرسالة بعد استلامها وقراءتها أو اعادتها الى المرسل . ففي هذه الحالة يتمين على المرسل اليه الوفاء بهذا الشرط لأن الرسالة تضمنت اتفاقاً صريحاً قبله المرسل اليه بتسليمه الرسالة .

كذلك الرسائل التي يتسلمها الموظفون فإنها تكون ملكاً للشخص المعنوي الذي يعملون لحسابه ويلتزمون اذن بردها اليه عند تركهم الوظيفة ولا وقعوا تحت طائلة القوانين الجنائية

ويتناول هذا الاستثناء أيضاً الرسائل التي يرسلها الموكل الى الوكيل . فان ملكيتها لا تنتقل الى الوكيل بل تبقى على ذمة الموكل . فالرسائل التي ترسلها شركة تجارية مثلاً الى وكيلها لا تنتقل ملكيتها اليه بل تبقى ملكاً للشركة وتكون الرسائل عنده امانة يجب عليه ردها الى الشركة

وهناك استثناء خاص بالقانون التجاري فان المادة ٢٦٤ أهلى / ٢٧٢ مختلط تنص على أن « الخطابات أو التلغرافات الواردة باسم المفلس تسلم الى الوكلاء وهم يفتحونها ويجوز للمفلس أن يحضر فتحها ان كان حاضراً وقت ذلك » . هذه المادة لا شك أن فيها اعتداء صارخاً على ملكية المرسل اليه ( المفلس ) واباحة مستنكرة لافشاء المراسلة . غير أنها اباحة تبررها وتقتضيها مصالح الدائنين الذين يجدون في مثل هذه الرسائل ما يساعدهم على الوقوف على مركز المفلس التجارى وعلى صحة أعماله وعلى حسن نيته أو سوء نيته

ويرد على ملكية المرسل اليه للرسائل استثناء آخر . هو حالة ما اذا باع تاجر مثلاً محله التجارى أو تنازل وكيل مكتب عن وكالته ونلقى كل

منهما بعد ذلك رسائل معنونة باسمهما وبوظيفتهما السابقة . فيقولون هنا  
بوجوب التفرقة بين ما اذا كانت الرسائل خاصة بالوظيفة السابقة فتكون  
ملئكا للمحل التجارى أو للمكتب أو كانت خاصة بشخص المرسل اليه  
فتكون ملكا له

مقوق المرسل والمرسل اليه فى ملكية الرسائل  
تنشأ عن ملكية الرسائل حقوق أربعة بعضها للمرسل وبعضها  
للمرسل اليه وهى :

١ - الحق فى ايجاب احترام السر المودع فى الرسالة

٢ - الحق فى حيازة الرسالة حيازة مادية

٣ - حق الملكية الأدبية

٤ - الحق فى « المخطوطات » autographe

اولا - الحق فى ايجاب احترام السر أساسه مستفاد من اتفاق  
ضمنى بين المرسل والمرسل اليه . فالمرسل اليه بقبوله تسلم الرسالة يتعهد  
ضمنيا بعدم افشاء ما تتضمنه الرسالة من الأسرار طالما لم يصرح له المرسل  
بالافشاء . وكما يصح أن يشترط المرسل صراحة فى الرسالة عدم افشاء الأسرار  
يصح أيضا أن يكون الاشتراط ضمينا يستنتج من قرآن الأحوال .  
ونكون المسألة مسألة وقائع خاضعة لسلطة قاضى الموضوع المعروض  
عليه النزاع ولا رقابة لمحكمة النقض والابرام عليها<sup>(١)</sup> . ويمكن القول  
بصفة عامة بأنه كلما ثبت أن الذى أمضى الرسالة ما كان ليرسلها لو كان

---

(١) قضا فرنسى ١٥ فبراير سنة ١٩٠٦

يعلم أن مضمونها سيتعدى علم المرسل اليه وجب على القاضى أن يقطع النزاع بعدم السماح بافشاء مضمون الرسالة . وبناء على ذلك لا يعد من قبيل افشاء الأسرار نشر رسالة محررها مجهول *lettre anonyme* ولا الخطابات المفتوحة *lettres ouvertes* كما لا يعد افشاء للسّر نشر رسالة تتضمن سباً وقذفاً في حق المرسل اليه أو في حق شخص عزيز لديه . لأن القذف والسب يتنافران مع فكرة الثقة المتبادلة التي تحكم الروابط والعلاق الودية بين المرسل والمرسل اليه والتي بناء عليها يحفظ المرسل اليه السّر ويكتمه<sup>(١)</sup>

وهناك طائفة من الناس عليهم واجب عدم افشاء أسرار الرسائل بسبب مهنتهم أو بسبب وظائفهم كالقضاة والمحامين والاطباء والجراحين والصيادلة والمأذنين وموثقي العقود وغيرهم . فمثل هؤلاء يجب عليهم الامتناع عن افشاء ما أوتنوا عليه حتى ولو طولبوا به أمام القضاء . وليس ضرورياً وجود عقد خاص بين المرسل والمرسل اليه بل يكفي أن توجد علاقة بين مضمون الرسالة وبين صفة أو مهنة المرسل اليه . وهذه العلاقة مفترضة في الأصل الى أن يثبت العكس

وفي جميع هذه الأحوال اذا اعتدى المرسل اليه على حرمة سرية الرسائل كان مسؤولاً ومسئولية مبناهما عدم احترامه التزاماً قبله صراحة أو ضمناً<sup>(٢)</sup>

---

(١) راجع كتاب كامل مرسى بك « الملكية والحقوق العينية » ص ٣٠٥ جزء أول والمأفر ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ المحاماة ٤ رقم ٦٠٨ ص ٨٩٤ الجدول العشري الأول للمحاماة رقم ٩٠٤

(٢) وقد نص عليه القانون المدني الفرنسى صراحة في المادة ١١٤٥ .

ثانياً - نأى الحقوق الناشئة عن ملكية الرسائل هى الحياة المادية .  
ففى الرسالة عنصران : عنصر مادى هو المحرر نفسه . وعنصر معنوى هو  
مجموع الافكار والمعانى التى تنطوى عليها الرسالة . ويجب قانوناً أن يميز  
بينهما ولو أن الواقع يدعجهما . فن له حق طلب حياة الرسائل حياة  
مادية أهو المرسل أم المرسل اليه ؟ يكاد الفقه والقضاء يجعلان على أنف  
الحياة المادية يجب أن تكون للمرسل اليه

ثالثاً - الحق الثالث الناشئ عن ملكية الرسائل هو حق الملكية  
الأدبية فيها . فان الافكار التى تنطوى عليها الرسالة ما هي إلا ثمرة مجهود  
فكرى والقوانين الحديثة تحترم حقوق المؤلف وتضمن له ملكية  
مؤلفاته . والرسائل تدخل ضمن هذه التأليف وتكون بالتالى ملكاً لمؤلفها .  
وبعبارة أدق ان ارسال الرسالة يترتب عليه نقل ملكيتها من المرسل الى  
المرسل اليه ولكنها ملكية مقيدة وتحت شرط أن تبقى للمرسل ملكية  
أفكاره

رابعاً - وآخر حق من الحقوق الناشئة عن ملكية الرسائل يبدو  
من ناحية قيمتها الادبية بغض النظر عن مضمونها . فان بعض الرسائل  
تكتسب قيمتها من مركز مؤلفها كالخطوط الصادرة من مشاهير  
الكتاب أو الرسائل الموقع عليها من عظماء الرجال . مثل هذه الرسائل  
تكون ملكاً للمرسل اليه ملكاً خاصاً مطلقاً . له عليها جميع الحقوق التى  
تخوله التصرف فيها بجميع أنواع التصرفات مثل بيعها وهبتها والتنازل عنها  
وغير ذلك من الحقوق . وهى تنتقل الى ورثته من بعد وفاته

ما يترتب على ملكية المرسل اليه للرسالة  
تترتب على القول بملكية الرسالة الى المرسل اليه آثار عدة يمكن  
تلخيصها في ثلاثة : -

- ١ - الحق في اذاعة ونشر الرسائل
- ٢ - انتقال ملكية الرسائل الى الورثة
- ٣ - حق الحجز على الرسائل

عن الاول - اذاعة ونشر الرسائل

سبق أن قلنا أن المرسل اليه - وإن كان على مذهب غالبية الشراح  
وأكثرية الاحكام - يعتبر مالكا للرسالة إلا أن ملكيته مقيدة بقيود .  
منها انتقال الملكية اليه مجردة مما تضمنته الرسالة من الأفكار والآراء  
التي تبقى مملوكة للمرسل . ويترتب على هذا أن المرسل اليه ممنوع من نشر  
الرسائل التي يتلقاها اذا تضمنت سرا من الاسرار . لأن مركزه مركز  
المودع لديه فهو ملزم بالرد . وقد أجمع الفقه والقضاء الفرنسيان على ان  
الرسائل الخالية من الاسرار يسرى عليها نفس الحكم فلا يجوزون هنالك  
للمرسل اليه اذاعتها ونشرها بين الناس الا اذا أذن له المرسل في نشرها .  
ويقسمون في فرنسا على هذه الحالة حالة ما اذا تضمنت الرسالة اختراعا  
علميا أو تحفة أدبية فلا يجوزون كذلك اذاعتها ولا نشرها<sup>(١)</sup> ولكن

(١) راجع قضية نشر الرسائل المتبادلة بين Madame و Benjamin Constant

Récamier في جريدة La presse سنة ١٨٥٠ وكان رئيس المحكمة وقتذاك  
العلامة Troplong الحكم منشور في كتاب جان مونتانيه "De la lettre missive"  
Jean Montagnier صحيفة ٤٢ بند ٥٢ وكذلك حكم صادر من المحكمة المختلطة بتاريخ  
٢٣ أبريل سنة ١٩٢٥ البتآن ٣٧ رقم ٣٥٨

يخففون من شدة هذا الحكم بإجازة نشر الرسائل التي يكتبها رجال تبوؤا مناصب سامية في الدولة أو نالوا حسن تقدير مواطنهم أو بعبارة أخرى كانوا قادة الفكر والرأى . فان مثل هؤلاء الرجال الذين تولوا شؤون بلادهم العامة يصح أن تنشر رسائلهم بعد وفاتهم اذا خلت من الاسرار الشخصية حتى ولو اعترض الورثة على نشرها لأن مثل هذه الرسائل أصبحت جزءاً من التاريخ وصفحة من صفحاته (١)

ولكن لا يجب أن يقال في هذا الصدد بوجوب تطبيق القاعدة المعروفة En fait de meubles, possession vaut titre. « الحيازة في المنقول تعتبر سند الملكية » على حد تعبير القانونيين او « اليد دليل الملك الظاهر » على حد تعبير الشرعيين لأن هذه القاعدة خاصة بالمنقولات المادية ولا شأن لها بالملكية الأدبية . فلمحرر الرسالة فقط — ولورثته من بعده — الحق في نشرها أو في التصريح بنشرها

#### عن الثاني — انتقال ملكية الرسائل الى الورثة

يجب أن نميز بين حالتين : الاولى حالة ما اذا كانت الرسالة لا تتضمن سرّاً من الاسرار . ففي هذه الحالة تنتقل ملكية الرسائل عند وفاة المرسل اليه الى ورثته لأنها داخلة في مجموع أمواله . الحالة الثانية وجود رسائل لها صبغة سرية عند جرد أموال المرسل اليه المتوفى . هنا تختلف الفقهاء في الرأى . ولكن الرأى الذى يتجانس مع ما رجحناه من الاقوال فيما تقدم

(١) راجع قضية ورثة الاب لاكوردير Lacordaire ضد هنرى بيريف Henri Perreye محكمة السين سنة ١٨٦٤ . وكذلك قضية رسائل سانت ييف



يضطربنا الى القول بوجوب رد الرسائل الى مؤسليها . لأن المرسل اليه المتوفى كان مودعاً لديه وأميناً . والأمين ملزم برد ما أؤتمن عليه <sup>(١)</sup> . وبما لا خلاف فيه انه اذا اشترط المرسل رد الرسائل اليه أو اعدامها بعد وفاة المرسل اليه فان المرسل اليه وورثته من بعده ملزمون بهذا الرد أو باعدام الرسائل <sup>(٢)</sup>

وقد حكمت محكمة السين بفرنسا (١٨ يوليه سنة ١٩٢٣) بأن الرسائل التي يتبادلها العروسان يجب ردها بمجرد الطلب . فاذا توفي الخاطب وطالبت العروس ورثته برد رسائلها وجب الرد . وكذا يجب عليها هي أيضاً رد رسائل تخاطبها بمجرد الطلب

### عن الثالث - من المحجز على الرسائل

ربما يتبادر الى الذهن لأول وهلة بأنه يسوخ للدائنين توقيع المحجز على الرسائل ما دامت معتبرة من الاموال الداخلة في ذمة مدينهم وما دامت أموال المدين - حاضرة كانت أو مستقبلية - ضامنة لوفاء ديونه ( المادة ٥٥٥ أهلى / ٦٧٩ مختلط / ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣ من القانون المدنى الفرنسى ) ان جاز هذا فيكون للدائن الحق بعد توقيع المحجز على رسائل مدينه أن يعرضها للبيع فى المزاد العلنى ويستوفى دينه من ثمنها

ولكن اتفق العلم والعمل بصفة عامة على أن الدائن ليس له توقيع

(١) دالوز ٢٠٩/٢/٩٧ سبرى ٢٤٨/٢/٩٦ سبرى ٢٦٣/١/١٩٠١ دالوز

٢٠٦/٢/٢٣

(٢) استئناف مختلط ٢٣ أنزىل سنة ١٩٢٥ جازيت ١٧ ص ٥٢ رقم ٧٠ المحاماة

• رقم ٥٢٩ ص ٦٤٧

الحجز على رسائل مدينه بهذا لأن الرسائل اذا تضمنت سرأ فان حق المدين مقيده بالتزامه احترام السر وليس لدائنه حق أكثر مما لمدينه الذى تلقى عنه الحق عملاً بالقاعدة اللاتينية المشهورة "Nemo plus juris transferre potest quam ipse habet" وان خلت الرسائل من الاسرار فالحكم واحد. لان قيمة الرسائل لا تقوم بمال فلا يمكن أن تدخل كمال في ذمة المدين. ولكن اذا تسنى تقويمها بمال كأن صدرت عن مشاهير الرجال فللدائن في هذه الحالة توقيع الحجز عليها ويصح بالزاد وليس للدائن أيضاً توقيع حجز تحت يد مصلحة البريد على الرسائل المتضمنة حوالة مالية أو نقداً وتكون مرسله الى مدينه<sup>(١)</sup> لان فتح الرسائل يعد من قبيل افشاء السر ويقع تحت طائلة قانون العقوبات<sup>(٢)</sup> وقد نص قانون العقوبات الفرنسي صراحة في المادة ١٨٧ على عقوبة فتح الرسائل

### كيفية تقديم الرسائل الى القضاء

تجرى على كيفية تقديم الرسائل الى القضاء قاعدتان عامتان :  
(الاولى) - حق حائز الرسالة الخالية من الاسرار في تقديمها الى القضاء أوسع نطاقاً وأشمل من حق حائز رسالة متضمنة سرأ. ومادامت محكمة الموضوع هي التى لها القول الفصل في اعتبار الرسالة سرية أم لا فان

(١) حكم صادر من محكمة تولوز بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٠٧ جازيت المحاكم ١٨ ابريل سنة ١٩٠٧

(٢) مجلس الدولة ١٣ مارس سنة ١٨٧٤ باندكت ٣٥/٣/٧٥ وحكم محكمة بوردو

١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٦ باندكت سنة ٥٣/٢/١٩٠٧

القضاء هو الذى يقول كلمته الاخيرة فى جواز أو محرم جواز تقديم رسالة ما اليه (١)

(الثانية) - سار القضاء دائماً على عدم قبول الرسائل التى وصلت الى يد حائزها عن طريق غير مشروع . وبهذا المعنى حكمت المحاكم المختلطة فى حكم اصدرته بتاريخ ٩ مايو سنة ١٨٨٩ (البلتان ١. رقم ٢٦٤) وها النص الفرنسى :

“Une correspondance confidentielle, communiquée à une partie par un moyen délictueux, ne peut, dans un intérêt purement privé, être produite en justice.”

وأبدت محكمة اسكندرية الكلية الأهلية هذا المبدأ فى حكم حديث لها (٢٧ مارس سنة ١٩٣٥ منشور بمجلة المحاماة السنة ١٦ عدد ٦ ص ٦١٧) وعللت حكمها بالتعليل الآتى :

«وحيث أنه اذا ثبت أن مقدم الخطاب حصل عليه بطريق غير مشروع وجب فى جميع الاحوال استبعاده حتى لا يعتبر قبوله اقراراً لتلك الوسائل الاثيمة التى كانت سبباً فى الحصول عليه ولكى تتنزه اجراءات القضاء عن كل ما يشوبها أو يدنسها مما لا يتفق مع الآداب السامية والاخلاق القويمة . . . »

كما استبعد القضاء دائماً الرسائل غير للضرورة للدفاع والتى ما قدمت الا اضراراً ونكايه بالخصوم (٢) كذلك الرسائل الضائعة والتى استولى

(١) قضى فرنسى ٣ فبراير سنة ١٨٧٣ سبرى ٣١٣/١/٧٣ وليون ٦ مارس سنة ١٨٨٣ دالوز ١٩١/٢/٨٥

(٢) محكمة بروكسيل ٢٩ يناير سنة ١٨٧٣ وحكم صادر من المحكمة المختلطة فى

٩ مايو سنة ١٨٨٩ البلتان ١ - ص ٢٦٤ ومصر استثنافى ٤ يوليو سنة ١٨٩٦ مجلة الحقوق سنة ١١ ص ٢٥٧

عليها شخص واداد تقديمها للقضاء كدليل اثبات في دعوى فإن المحكمة لا يمكنها أن تستقي منها أى دليل لان الحيازة فيها غير قانونية هذا ولنتنقل الى مسألة كيفية تقديم الرسائل الى القضاء وحق التمسك بها كدليل اثبات أو نفى في دعوى

هنا يجب التمييز بين حالات ثلاث :

الحالة الاولى - المرسل اليه يقدم للقضاء رسائل ضد المرسل  
الحالة الثانية - المرسل اليه يقدم للقضاء رسائل ضد شخص غير المرسل

الحالة الثالثة - أن يقدم الرسالة شخص غير المرسل اليه

عن الحالة الاولى : المرسل اليه يقدم رسائل ضد المرسل

هل يصح للمرسل اليه في خضومة قائمة بينه وبين المرسل أن يتمسك برسائل تحت يده ويقدمها للقضاء كدليل ؟

لا شك أن الرسالة اذا خلت من الاسرار كان كانت خاصة بمعاملات مثلاً جاز للمرسل اليه تقديمها للقضاء . ولكن الخلاف قام بين الشراح بخصوص الرسائل المتضمنة أسراراً . فمنهم - وهم أقلية - قالوا بعدم جواز تقديم مثل هذه الرسائل للقضاء بحجة أن المرسل اليه بتقديمها للقضاء يكون سيء النية حتماً<sup>(١)</sup> . ولكن هذا رأى لم توافق عليه أغلبية العلماء لانه يكفي في هذه الحالة لمن تمهد بالتزام في رسالة أن يضمنها سراً من الأسرار لكي يمتنع على المرسل اليه تقديمها للقضاء لاثبات الالتزام .

(١) Merlin : Répertoire, Ve Lettre, no 6; Favard de Langlande, Répertoire de la lég. du notariat, Ve Lettre, p 258; Rolland de Villargues, no 7

فيكون في ذلك تشجيع غير مباشر للفنش والتضليل . وأما الرأي الراجح — علماً وعملاً — فإنه يجيز تقديم الرسائل — حتى السرية منها — للقضاء ما دام مضمون الرسالة لا يتعدى في الخصومة القائمة غير المرسل والمرسل اليه وهما على بينة مما فيها<sup>(١)</sup> .

وقد أخذت بهذا الرأي المحاكم المختلطة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٥ (البلتان ٣٧ رقم ٣٥٨) اذ جاء في أسباب هذا الحكم ما نصه الفرنسي :

“En matière de lettres missives, de caractère intime et confidentiel, on distingue deux éléments, l'un matériel, l'autre intellectuel, le premier comportant la lettre même en tant qu'objet corporel de propriété du destinataire à partir du moment où il a reçu la lettre, le second consistant dans la manifestation de la pensée et n'autorisant le destinataire à la divulgation qu'à la condition d'avoir obtenu le consentement, exprès ou tacite, de l'auteur, cette restriction n'a cependant plus de raison d'être lorsque le destinataire de la lettre est en procès avec l'auteur; mais aux fins d'empêcher la divulgation, par esprit de malice, et dans un but de nuire, les juges ont, en cette matière, un large pouvoir discrétionnaire.

“Les héritiers de l'auteur ont les mêmes droits que celui-ci, tant en ce qui concerne la propriété de la lettre qu'en ce qui concerne l'usage de cette propriété.”

ويرد على هذه الاجازة القيد العام . وهو أنه اذا رأت المحكمة — وهذه

---

(١) محكمة اكس ١٠ فبراير ١٨٤٦ ومحكمة كان ٣ يونيه ١٨٦٢ ومحكمة النقض

٢٦ يوليه ١٨٦٤ وكذلك اوبري ورو الجزء الثامن ص ٢٩٠ ولا روميير تعليقا على المادة ١٣٣١ من القانون المدني رقم ١٤ ولوزان الجزء الثالث رقم ٢٠٤ وروسو ص

٢٥ وتيسيه ص ٧٣ وهانسن ص ٢١٦

مسألة موضوعية غير خاضعة لرقابة محكمة النقض . ان مقدم الرسالة سيء النية وأنه لا ينبغي من تقديمها الا النكابة بخصمه دون أن يكون من وراء تقديمها أية فائدة لموضوع الدعوى المطروحة أمامها فإنه يكون لها أن تمنع تلاوة الرسالة أو تستبعدا قبل التعرض للموضوع (١)

ولكن محكمة إسكندرية الكلية الأهلية (في حكمها السابق الاشارة اليه) توسطت الرأيين السابقين وأخذت برأى وسط اذ قالت ما نصه حرفياً :

« من المقرر أن ملكية الخطابات تنتقل الى المرسل اليه بمجرد وصول الخطاب اليه وهو وان أصبح مالكا للخطاب فان ملكيته ليست مطلقة بل هي مقيدة في حالة ما اذا تضمنت الرسالة أموراً سرية اذ لا يجوز لها افشاؤها ما لم يأذن المرسل ولا يجوز له أن يقدمها مستنداً له في دعوي ضد المرسل الا اذا كانت له مصلحة ظاهرة في تقديمها . . . »

— ٢٧ مارس سنة ١٩٣٥ المحاماة السنة ١٦ عدد ٦ ص ٦١٧ —

فالمحكمة أعلنت عدم جواز التمسك بالرسالة السرية ما لم يأذن المرسل اليه بتقديمها للقضاء . ثم خففت من شدة حكمها هذا فأباححت له التمسك بها اذا كانت له مصلحة ظاهرة في تقديمها . وهذا الرأي يعد وسطاً بين الرأيين المتطرفين السابقين

---

(١) محكمة ديجون ١١ مايو ١٨٧٠ سيرى ٣٨/٢/٧٢ ومحكمة النقض ٣ فبراير ١٨٧٣ سيرى ٣١٣/١/٧٣

عن الحالة الثانية : المرسل اليه يقدم للقضاء رسائل ضد شخص غير المرسل

للمرسل اليه في هذه الحالة التمسك بهذه الرسائل ان خلت من الاسرار . أما اذا تضمنت أسراراً فيجب أن يأذن له مرسلها في تقديمها والا كان للغير أن يتمسك بمبدأ وجوب احترام الأسرار ويتعين على المحكمة في هذه الحالة عدم قبول الرسائل<sup>(١)</sup>

وغنى عن البيان أن لمن له الولاية أو الوصاية على المرسل أو المرسل اليه الحق في الاستناد الى الرسالة كدليل اثبات في الدعوى

عن الحالة الثالثة : مقدم الرسالة شخص غير المرسل اليه

اذا خلت الرسالة من الأسرار جاز تقديمها الى القضاء ولو كان مقدمها شخصاً غير المرسل اليه بشرط أن يستأذن في ذلك المرسل اليه فيصرح له بذلك . أما اذا حوت الرسالة سرّاً فيلزم لتقديمها الى القضاء رضاه المرسل واذن المرسل اليه<sup>(٢)</sup> والا جاز للمحكمة رفض قبول الرسالة ولو اذن أحدهما فقط بالتقديم .

---

(١) محكمة اكس<sup>٥</sup> يونيو ١٨٥٢ ومحكمة كان ٣١ يولييه ١٨٥٦ وأورليان ١٣ مارس ١٨٥٧ ومحكمة النقض ٥ مايو ١٨٥٨ - سيري ٥٣٥/١/٥٨ ومحكمة النقض ٢٦ يولييه ١٨٦٤ و ٣ مايو ١٨٧٥ . وكذلك لارومير تعليقا على المادة ١٣٣١ وهانسس ص ٢١٩

(٢) أوربري ورو الجزء الثامن ص ٢٩١ وماسي « القانون التجاري » الجزء الرابع بند ٢٤٦٣ و ٢٤٦٤ وتيسيه ص ٧٨ وهانسس ص ٢٢٠ . ومحكمة ديجون ٣ أبريل ١٨٦٨ سيري ٤٦٧/٢/٢٩ ومحكمة السين ١٣ يناير سنة ١٨٨٧ وحكمين من المحكمة المختلطة صادرين في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ البلتان ٤ رقم ١٣٤ وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ البلتان ٤ رقم ٦٩

وقد أخذت بهذا الحكم محكمة اسكندرية الكلية الاهلية اذ جاء في أسباب الحكم المشار اليه آنفاً ما نصه :

« وحيث أن الغير لا يحق له التمسك بالمكاتبات التي لم يكن طرفاً فيها ولا تقبل منه في الدعاوى التي ترفع منه على مرسلها ومن واجب المحكمة أن تتحقق أن المرسل اليه رضى بتقديمها أو على الأقل لا يمانع فيه . فان كان الخطاب يحوى مسائل سرية خاضعة بالمرسل فلا يصح قبولها إطلاقاً سواء أَرْضِيَ المرسل اليه أو لم يرض . لأن الامر فيها ليس متعلقاً به وحده بل للمرسل شأن فيه . . . » ٢٧- مارس سنة ١٩٣٥ المحاماة سنة ١٦ عدد ٦ ص ٦١٧ -

وقد حكمت المحاكم المختلطة ( ٢١ ابريل سنة ١٩٢٠ الباتان ٣٢ رقم ٢٨٤ ) بأنه لا يمكن أن تعتبر رسالة سرية تجرى عليها أحكام السرية البيانات التي يتسلمها يدأ بيد وكيل أحد طرفي الخصومة فلا يلزم هنا اذناً لتقديمها الى القضاء

## من ناحية القانون العام

### سرية الرسائل

على ضوء القانون الخاص بيننا من له حق ملكية الرسائل كما بينا المبادئ التي تسرى على تقديم الرسائل الى القضاء . والآت سنستعين بقواعد القانون العام ليبين مبدى واجب احترام قاعدة سرية الرسائل الحكومة لها احتكار نقل البريد وهي الامينة على نقله . يقابل هذا الامتياز تعهداً بعدم افشاء مضمون الرسائل واحترام سريتها .



وقد نص الدستور المصري صراحة في المادة ١١ منه على أنه «لا يجوز  
اقتضاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا في الاحوال  
البيئية فيه». وقد أتيق دستور سنة ١٩٣٠ نص المادة ١١ كما كان . بينما  
الدساتير الفرنسية خلت جميعها من نص مقابل لنص المادة ١١ من  
الدستور المصري

واذا كان قانون العقوبات حالياً من نص يبين المسؤولية الجنائية لمن  
افشى سر المراسلات الا أن مثل هذا الشخص يسأل مدنياً بالتعويضات  
بناء على المادة ١٥١ أهلى / ٢١٢ مختلط و ١٣٨٢ فرنسى

ويترتب على قاعدة سرية الرسائل نتائج عملية هامة تعرض لها فيما يأتى :  
يشترط قانون العقوبات فى بعض الجرائم العلانية . من هذه  
الجرائم جريمة القذف والفعل الفاضح والجنح والجنائيات التي تقع بواسطة  
الصحف : فالقانون يشترط العلانية فيها كركن من أركان الجريمة . وعلى  
ذلك حكمت المحاكم الفرنسية بأن القذف أو السب الذى تحويه رسالة مرسلة  
الى أحد أفراد الناس يعتبر مخالفة لاجنحة إذا بقيت الرسالة مكتومة  
بدون علانية فانعدام ركن العلانية يقلب الجريمة من جنحة الى مخالفة  
بسيطة<sup>(١)</sup> والمحاكم المختلطة عندنا رفضت دعوى التعويض فى هذه الحالة .  
لانعدام ركن العلانية<sup>(٢)</sup> إذ جاء فى حكمها الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩١٩  
(البلتان ٣١ رقم ٢٩١) ما نصه حرفياً :

---

(١) محكمة ليون ١٤ ديسمبر ١٨٨٧ و ٢٠ مايو ١٨٨٩ ومحكمة النقض ١٢ ديسمبر

سنة ١٨٩٠

(٢) حكم من المحكمة المختلطة صادر فى ٧ مايو سنة ١٩١٩ (البلتان ٣١ رقم ٢٩١)

“Ne sauraient donner ouverture à une demande en dommages-intérêts, les termes diffamatoires contenus dans une lettre adressée à une personne, la publicité, base essentielle de toute action en diffamation, faisant en ce cas absolument défaut.”

ولكن إذا حررت رسالة قذف من عدة صور وأرسلت نسخة منها إلى عدة أشخاص بقصد اعلان ما في الرسالة على الناس فإن ركن العلانية يتوفر ويقع القاذف تحت طائلة قانون العقوبات<sup>(١)</sup>

### الاستثناءات الواردة على قاعدة سرية الرسائل

- ١ - يرد على قاعدة وجوب احترام سرية الرسائل استثناءات عدة :  
 أ - في حالة التحقيق مع المتهم . للنيابة في بعض الأحوال ضبط الرسائل لدى مصلحة البريد
- ٢ - المراسلات بين الشخص المحبوس احتياطياً وغير
- ٣ - رسائل الفلس
- ٤ - مراسلات ناقضي وغدبي الأهلية

### ١ - ضبط الرسائل تحت ير مصلحة البريد

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات على أن « للنيابة في الجنايات والجنح أن تحصل على إذن كتابي من القاضي الجزئي بأن تضبط لدى مصلحة البوستة كافة الرسائل والخطابات والجرائد

(١) محكمة لبيج ٢٤ مايو ١٨٢٣ ومحكمة النقض ٢٣ مايو ١٨٨٤ ومحكمة النقض

والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة « وقد حكمت محكمة جنايات مصر<sup>(١)</sup> بأنه ليس من المحرم على رجال الضبطية القضائية استراق السمع في محادثة تليفونية حصلت بين أشخاص مشتباه في أنهم ارتكبوا جريمة.

كما أعلن القضاء المختلط في حكم صادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ (البلتان ٢٣٠) أن قاعدة وجوب احترام سرية الرسائل لا يؤخذ بها في حالة البحث عن الجاني : واليك النص الفرنسي لهذا الحكم :

“Le principe de l'inviolabilité de la correspondance, garanti par la Constitution même d'un pays et établi dans l'intérêt des particuliers, souffre exception lorsqu'il entre en conflit avec l'intérêt de la collectivité, notamment en matière pénale, lorsqu'il s'agit de rechercher un criminel ou de réunir contre lui les preuves de son crime. Une fois que la correspondance d'un criminel a été légalement saisie, elle peut être invoquée par ses victimes tant devant la juridiction répressive, en se constituant partie civile, que devant la juridiction civile.”

ولا يجوز اعطاء صور التلغرافات للغير لأنها معتبرة من الأوراق الخصوصية التي يحتمل أن تكون سرية<sup>(٢)</sup>

٢ -- المراسلات بين الشخص المحبوس احتياطياً والغير .

أباحث المادة ١٠٢ من قانون تحقيق الجنايات المتهم المحبوس احتياطياً

(١) أنظر على زكي العراقي بأشأ ١ ص ٢٧٤

(٢) الموسكى جزئى ١٩ مايو ١٩٢٥ المحاماة ٦ رقم ١١٤ ص ١٦٤ وراجع أيضاً رسالة الاثبات لاحد نشأت بك ص ١٨٩ طبعة ثانية

أن يتحدّث مع المحامى عنه على انفراد . وذلك احتراماً لحق الدفاع المقدس .  
وقد أجمعت الآراء على أن الرسائل التى يتبادلها المتهم مع محاميه لا يجوز  
ضبطها مطلقاً<sup>(١)</sup>

والإبادة اقتصرّت على اتصال المحامى بالمتهم دون أن تتعدى غيرها .  
ولغرض التحقيق أن يأمر بعدم اتصال المتهم بغير محاميه . ولصاحبة  
السجون الحق فى الاشراف والمراقبة على الرسائل المتبادلة بين المتهم والغير

### ٣ - رسائل المفلس

تنص المواد ٢٦٤ من القانون التجارى الاهلى و٢٧٢ مختلط و٤٧١  
فرنسى على أن « الخطابات أو التلغرافات الواردة باسم المفلس تسلم الى  
الوكلاء وهم يفتحونها ويجوز للمفلس أن يحضر فتحها ان كان حاضراً وقت ذلك » .  
أباحّت هذه المادة لوكيل الدائنين - مراعاة لمصلحة مجموع الدائنين  
- فتح رسائل المفلس . وهذه حالة مستثناة من القاعدة العامة التى توجب  
احترام سرية الرسائل فلا يجوز القياس عليها . وعلى ذلك فلا يجوز أن  
يطبق نفس الحكم على التاجر الذى قبل فى التصفية القضائية لأن نص  
المادة ٢٦٤ اقتصرّت على حالة المفلس

### ٤ - مراسلات نافعى وعديمى الاهلية

أجازوا - كاستثناء أخير من قاعدة احترام سرية الرسائل -

للازواج (١) والآباء (٢) والأوصياء (٣) حق الاشراف على مراسلات الزوجات والأولاد القصر ونافسى الأهلية كما أجازوا ذلك أيضاً لمديرى مستشفيات المجازيب على رسائل من فيها من المرضى (٤)

\*\*\*

هذه نظرة سريعة فى موضوع الرسائل من ناحيتين :

— من ناحية القانون الخاص : يتناول ملكية الرسائل وما هو مدى حقوق الملكية وما هى المبادئ والقواعد التى تسرى على أمر تقديم الرسائل للقضاء

— ومن ناحية القانون العام : أوضحنا قاعدة احترام سرية الرسائل والاستثناءات الواردة عليها مع بيان وجيز لعل كل استثناء منها

محمب غانكى  
المحامى

(١) ترو لون الجزء ٢ ص ١٤ و ١٥ و اوبرى ورو الجزء ٥ بند ٤٩١ وتيسيه ص ٤٨ وما بعدها

(٢) راجع محكمة كان ١١ يولي ١٨٦٥ سيري ١٥١/٢/٦٧ وديمولومب كتابه عن السلطة الابوية رقم ٣٥١ مكرر و اوبرى ورو الجزء السادس ص ٧٨

(٣) لاني سيري ٩٧/١/٧٦ وهانسفن ص ٢٥٦

(٤) اوبرى ورو الجزء الثامن ص ٢٩٣ وهانسفن ص ٢٩٢ وما بعدها



# فهرس

٣	كلمة حضرة صاحب المعالي عبد العزيز فهمي باشا
٥	ملكية الرسائل وسريتها ومتى يجوز تقديمها للقضاء

## مع نامة القانون الخاص

٦	ملكية الرسالة
٨	الاستثناءات الواردة على حق الملكية
١٠	حقوق المرسل والمرسل اليه في ملكية الرسالة
	١ - الحق في إيجاب احترام السر
	٢ - الحق في حيازة الرسالة حيازة مادية
	٣ - حق الملكية الأدبية
	٤ - الحق في المخطوطات
١٣	ما يترب على ملكية المرسل اليه للرسالة
	١ - الحق في إذاعة ونشر الرسائل
	٢ - انتقال ملكية الرسائل إلى الورثة
	٣ - حق الحجز على الورثة
١٦	كيفية تقديم الرسائل إلى القضاء
	الحالة الأولى - المرسل اليه يقدم رسائل ضد المرسل
	الحالة الثانية - المرسل اليه يقدم للقضاء رسائل ضد شخص غير المرسل
	الحالة الثالثة - مقدم الرسالة شخص غير المرسل اليه

## مع نامة القانون العام

٢٢	سرية الرسائل
٢٤	الاستثناءات الواردة على قاعدة سرية الرسائل
	١ - ضبط رسائل تحت يد مصلحة البريد
	٢ - المراسلات بين الشخص المحبوس احتياطياً والغير
	٣ - رسائل المفلس
	٤ - مراسلات ناقصي وعديمي الأهلية
٢٩	الفهرس







col  
.04  
54

Bibliotheca Alexandrina



0464338